

سرور في لقاء بأعضاء النيابة العامة والقضاء العسكري:

ما يصدر عن محكمة النقض بإعلان عضوية بعض النواب ليس أحكاما

للمدقراطية في مصر، وقال أن عدم السماح بالنصوت على طرح الثقة بالوزراء يرجع إلى أن الحكومة حكومة أغلبية، وتحميها أغلبية أعضاء الحزب في المجلس. وعن التشريعات الجديدة التي ستصدر عن المجلس لوكالة عملية الإصلاح الاقتصادي قال أن هذه التشريعات لتشجيع الاستثمار، ومنع الإغراق وحماية البنيان الاجتماعي كما أنها ستأخذ حظها من الدراسة ضاربا مثلا لذلك بقانون الإسكان الذي استغرق أعداده نحو ٢ سنوات ثم صدرت لانهته التنفيذية بعد عام من إقراره.



د. فتحي سرور

وحضرها المستشاران فاروق سيف الفصير ووزير العدل وعادل صادق مساعد الوزير لشئون المركز القومي للدراسات القضائية.

وأوضح رئيس مجلس الشعب أنه فيما يتعلق بالأحكام التي تصدر عن المحكمة الدستورية العليا، والتي تختص بعدم دستورية بعض القوانين، فقد صدرت عن مجالس سابقة قبل عام ٩٠. ولا اعتراض عليها فهي تنطبق

كتبت - ماجدة حسنين:

أعلن الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب أن المجلس يحترم وتقدير لحكمة النقض، وأن ما يصدر حول بطلان صحة العضوية ليس أحكاما، فالأحكام لاتخضع للتصويت كما أن الدستور نص على وجوب موافقة ثلثي أعضاء المجلس لاسقاط العضوية.

وأضاف أن ما يصدر من المحكمة في هذا الشأن هو نتائج التحقيقات التي قامت بها وليست أحكاما.

جاء ذلك في محاضرة القاها بين الدارسين من أعضاء النيابة العامة والنيابة العسكرية، والقضاء العسكري